

ارتفاع ثقة المستهلكين بالاقتصاد الألماني

نورمبرج (المانيا/د ب أ) سجل مؤشر معهد جي. إف. كي الألماني لقياس ثقة المستهلكين في الاقتصاد الألماني ارتفاعاً كبيراً خلال يناير الحالي في مؤشر على احتمال عودة الانفاق الاستهلاكي في ألمانيا إلى النمو بعد سنوات من التراجع. وبلغ المؤشر الذي يصدره المعهد شهرياً من مقره في مدينة نورمبرج سالب ٥.٩ نقطة مقابل سالب ١٨.٣ نقطة في ديسمبر الماضي. وذكر المعهد أن مؤشرات يناير تقول إن الألمان أصبحوا أكثر استعداداً لإنفاق المزيد من الأموال خلال الشهر الحالي. وأظهر مؤشر منفصل لقياس توقعات الألمان بشأن الدخل أن هذه التوقعات لم تتحسن فقط للشهر الثاني على التوالي وإنما انتقلت من القيم السالبة إلى القيم الموجبة. وتعتمد مؤشرات هذا المعهد الشهرية على استطلاع رأي ٢٠٠٠ مستهلك عبر الهاتف.



تراجع الاسهم اليابانية والدولار

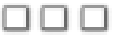
طوكيو/د ب أ) أنهت الاسهم اليابانية تعاملات أمس الخميس في بورصة طوكيو للأوراق المالية بتراجع طفيف في الوقت الذي فضل فيه أغلب المستثمرين التهرب انتظاراً لإعلان عدد من الشركات اليابانية مثل سوني وإن أي سي نتائج للفترة من أكتوبر إلى ديسمبر الماضيين في وقت لاحق أمس. وتراجع مؤشر نيكى القياسي بمقدار ٣٥.٢٦ نقطة بنسبة ٠.٣٦٪ ليصل إلى ١١٣٤١.٣١ نقطة. وتراجع مؤشر توبكس للأسهم الممتازة بمقدار ٢.٩٥ نقطة بنسبة ٠.٢٦٪ ليصل إلى ١١٤١.٩٤ نقطة. وفي أسواق العملة تراجع الدولار أمام الين الياباني، وسجل في الثالث بعد الظهر بالتوقيت المحلي للعاصمة طوكيو ٦.٠٠٠ بتوقيت جرينيتش، ١٠٣.٢٤ - ١٠٣.٢٦ بين مقابلين ١٠٣.٤٥ - ١٠٣.٤٨ ين. وارتفع اليورو أمام الدولار إلى ١.٣٠٧٧ - ١.٣٠٧٩ دولار مقابل ١.٢٩٨٦ - ١.٢٩٨٩ دولار.



برنامج الغذاء العالمي يطلب تقديم ٥٠٠ الف طن مواد غذائية لكوريا الشمالية

بكين/د ب أ) حث برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة دول العالم على تقديم ٥٠٠ الف طن من السلع الغذائية لكوريا الشمالية خلال العام الحالي. وأشار البرنامج إلى أن كوريا الشمالية تبلغ عدد سكانها ٢٣.٧ مليون نسمة ما زالت تواجه نقصاً حاداً في الغذاء. وأشار البرنامج إلى حاجته لحوالي ٥٠٠ الف طن من المواد الغذائية بقيمة ٢٠٢ مليون دولار لمساعدة ٦.٥ مليون شخص «يعانون الجوع بالفعل» في كوريا الشمالية خلال العام الحالي.

ونسب بيان البرنامج إلى ريتشارد راجان مدير عملياته في كوريا الشمالية قوله «جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت تواجه نقصاً حاداً في الغذاء في الوقت الذي تسعى فيه إلى انعاش اقتصادها». وكانت الحكومة الكورية الشمالية قد قررت في وقت سابق من الشهر الحالي تخفيض المخصصات الغذائية التي توزعها على مواطنيها إلى ٢٥٠ جراماً للفرد توفر نصف الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للجسم البشري، وأشار البرنامج إلى أن نحو ثلثي سكان كوريا الشمالية يعتمدون على هذه المخصصات في الحصول على احتياجاتهم من الغذاء ولا يمكنهم تلبية الحد الأدنى من هذه الاحتياجات عبر أي قنوات أخرى.



الاقتصاد الأفريقي ينمو بنسبة ٥,٤ في ٢٠٠٤م

تونس/سبا) وصف رئيس البنك الأفريقي للتنمية قمر قباچ النتائج التي حققها الاقتصاد الأفريقي سنة ٢٠٠٤م بالاستثنائية. مشيراً إلى أن نسبة معدل الإنتاج الداخلي الخام للقارة بلغت ٤ر بالمائة مقابل ٤ر بالمائة سنة ٢٠٠٣م فيما بلغ معدل الإنتاج الداخلي الخام للفرد ٢ر بالمائة سنة ٢٠٠٤م مقابل ١ر بالمائة سنة ٢٠٠٣م. وقال قباچ خلال لقاء عقده مقر البنك بتونس العاصمة مع عدد من السفراء الإفارقة أنه للمرة الأولى منذ أكثر من عقدين تسجل القارة الأفريقية نسب نمو تفوق ٤ بالمائة في العام خلال سنتين متتاليتين. وأشار إلى أن هذه النتائج تعود بالأساس إلى التطور المفيد لأسعار المواد الأولية. وأوضح قباچ أن العشرين بلداً التي سجلت نسب نمو تزيد عن ٥ بالمائة تضم ١٢ بلداً أفريقيا تنتمي إلى البلدان المستوردة للنفط.



بغداد تخصص ٣ مليارات لبناء قطاع النفط

البنك الدولي: الفوضى تمنع القطاع الخاص من الاستثمار في العراق

واشنطن/سبا) أعربت المؤسسة المالية الدولية وهي وكالة تابعة للبنك الدولي أمس الأول عن أسفها لكون الفوضى المستشرية في العراق تمنع القطاع الخاص من الاستثمار في هذا البلد الذي يحتاج إلى دعم لإعادة الاعمار فيه. وقال بيتر واكي المدير العام لهذه المؤسسة التي تدعم القطاع الخاص في الدول النامية للصحافيين أن هناك مصلحة كبيرة للاستثمار في العراق ولكن تدهور الوضع الأمني على الأرض لا يسمح لنا بإرسال مستشارين إلى هناك. ولم يشأ التعليق على الانتخابات العامة المقررة الأحد المقبل ولكنه أشار إلى أن منظمته كانت تلقت بعد وصول القوات الأميركية إلى العراق في مارس ٢٠٠٣ ستة أو سبعة عروض من زبائن للاستثمار في العراق. وأضاف كان هناك زبائن من الشرق الأوسط يرغبون بالاستثمار في شركة ورق كما كانت هناك شركة آسيوية تريد بناء مستشفى خاص كبير في بغداد بالإضافة إلى مشاريع تتعلق بالصناعة الغذائية وكانت هناك رغبات حقيقية للاستثمار الخاص ولكن عندما تدهور الوضع الأمني لم نعد نعلم عنهم أي شيء. وكانت المؤسسة المالية الدولية تنوي إرسال مجموعة من المستشارين لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق للعمل على سوق حر واستقبال شبان عراقيين لتأهيلهم في هذا المجال الجديد.

من جانب آخر تعتزم وزارة النفط العراقية اتفاق مبلغ ثلاثة مليارات دولار من ميزانية هذا العام لإعادة بناء قطاع النفط في البلاد. وذكرت قناة العربية الاخبارية أمس الأول أن هذه المبالغ تشمل مشاريع إعادة بناء وزيادة إنتاج النفط والغاز وتطوير مصافي تكرير النفط وشبكة خطوط الأنابيب وبناء مساكن جديدة وتطوير حقول نفطية بالإضافة إلى أعمال التنقيب. وأشار إلى أن الوضع الأمني المتردي في العراق انعكس على قطاع النفط في البلاد الذي يتعرض لهجمات شبه متكررة من قبل مسلحين مجهولين مما أدى إلى خسائر تقدر بملايين الدولارات جراء هذه الهجمات.



خلال الفترة ١٩٩٢م-٢٠٠٤م

الترخيص لـ ٦٧٩ مشروعاً سياحياً بتكلفة ١٥٠ مليار ريال

مليار ريال توفر ٤٩,٨ الف فرصة عمل. وأشارت احصائية رسمية صادرة عن الهيئة حصلت عليها الثورة أن المركز الرئيسي بصنعاء رخص لنحو ٤٠٦ مشاريع سياحية بتكلفة استثمارية ١١٠,٩ مليار ريال فيما رخصت فروع الهيئة لنحو ٢٧٣ مشروعاً بتكلفة ٣٩,١ مليار ريال حيث بلغ إجمالي المشاريع المرخصة من ١٥٧ مشروعاً بتكلفة ٢٩,٩ مليار ريال يليه فرع حضرموت ٦٦ مشروعاً بتكلفة ٧,٤ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٣,٩ مليار ريال توفر ١٢٣٧ فرصة عمل وذلك مقابل ٤٤ مشروعاً سياحياً في عام ٢٠٠٣م.

كتب/ علي البشري

بلغ إجمالي المشروعات السياحية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار وفروعها خلال الفترة مارس ١٩٩٢-٢٠٠٤م نحو ٦٧٩ مشروعاً بتكلفة استثمارية ١٥٠ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٤٩,٨ مليار ريال توفر ٤٩,٨ الف فرصة عمل. وأشارت احصائية رسمية صادرة عن الهيئة حصلت عليها الثورة أن المركز الرئيسي بصنعاء رخص لنحو ٤٠٦ مشاريع سياحية بتكلفة استثمارية ١١٠,٩ مليار ريال فيما رخصت فروع الهيئة لنحو ٢٧٣ مشروعاً بتكلفة ٣٩,١ مليار ريال حيث بلغ إجمالي المشاريع المرخصة من ١٥٧ مشروعاً بتكلفة ٢٩,٩ مليار ريال يليه فرع حضرموت ٦٦ مشروعاً بتكلفة ٧,٤ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٣,٩ مليار ريال توفر ١٢٣٧ فرصة عمل وذلك مقابل ٤٤ مشروعاً سياحياً في عام ٢٠٠٣م.

أهمية الارشاد التسويقي في التنمية الزراعية

تشهد الجمهورية اليمنية حالياً تحولات مهمة في مجال تسويق المنتجات الزراعية ، تشمل سياسات واجراءات لتشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في مجال

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

التسويق الزراعي وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية واعطائها دورا اكبر في كل مراحل الانتاج والتصنيع والتسويق الزراعي .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .

معالجة الحد الأدنى للوزن عند الذبح، بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين . الاهتمام بإنشاء مراكز تطور السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية . وضع نظام كفؤ يضمن توفير مخلات الإنتاج والأسعار والمواعيد المناسبة والكميات المطلوبة ، بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة لتوفير و انتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية او انتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات . وضع برامج لتحصيّل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة تشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه . اطلاق حرية السوق للتفاعل وتكوين الاسعار الطبيعية سواء على مستوى المدخلات وكذا النواتج الزراعية .